

خاضع للحظر حتى 22 مايو/أيار 2017 0:01 حسب التوقيت الشرقي

التقرير العالمي لعام 2017 بشأن النزوح الداخلي (GRID 2017)

وثيقة هامة

معطيات رئيسية

سجل في عام 2016 31.1 مليون حالة نزوح داخلي جديدة ناجمة عن النزاع والعنف والكوارث، أي ما يعادل شخصًا واحدًا يجبر على الفرار في كل ثانية.

حالات نزوح جديدة – النزاع والعنف

سجل في عام 2016 6.9 مليون حالة نزوح داخلي جديدة بفعل النزاع والعنف. وتبين الأرقام اتجاهًا تصاعديًا بشكل عام منذ عام 2003، حيث يبلغ المتوسط السنوي 5.3 مليون حالة نزوح جديدة في السنة.

حالات نزوح جديدة – الكوارث

لقد كان هنالك 24.2 مليون حالة نزوح داخلي جديدة مرتبطة بالكوارث في 118 دولة وإقليمًا عام 2016 – وكان النزوح المتصل بالكوارث أكثر بثلاثة أضعاف مقارنة بالنزوح المتصل بالنزاع.

العدد الإجمالي للأفراد

كان هناك 40.3 مليون شخص يعيشون حالة نزوح داخلي ناجم عن النزاع والعنف في 56 دولة وإقليمًا بحلول نهاية عام 2016. وقد تضاعف العدد الإجمالي للأفراد منذ عام 2000 وازداد بشكل حاد على مدى السنوات الخمس الماضية.

البلدان التي شهدت معظم حالات النزوح الجديدة بسبب النزاع والعنف في عام 2016

1. جمهورية كونغو الديمقراطية: 922,000
2. سوريا: 824,000
3. العراق: 659,000

4. أفغانستان: 653,000
5. نيجيريا: 501,000
6. اليمن: 478,000
7. الهند: 448,000
8. إثيوبيا: 296,000
9. جنوب السودان: 281,000
10. الفلبين: 280,000

البلدان التي شهدت معظم حالات النزوح الجديدة المرتبطة بالكوارث في عام 2016

1. الصين: 7,434,000
2. الفلبين: 5,390,000
3. الهند: 2,400,000
4. إندونيسيا: 1,246,000
5. الولايات المتحدة: 1,107,000
6. كوبا: 1,079,000
7. اليابان: 864,000
8. بنغلاديش: 614,000
9. ميانمار: 509,000
10. سريلانكا: 500,000

ما الذي نقوم بحسابه؟

يعرض التقرير العالمي للنزوح الداخلي لعام 2017 نوعين من المعطيات الرئيسية: حالات النزوح الجديدة الناجمة عن النزاع والكوارث خلال عام 2016، والعدد الإجمالي للأشخاص الذين نزحوا بسبب النزاع في نهاية عام 2016 (اطلع على الشكل أدناه).

	حالات نزوح جديدة يناير/كانون ثاني - ديسمبر/كانون أول 2016	العدد الإجمالي للنازحين داخليًا بحلول نهاية عام 2016
النزاع	6.9 مليون	40.3 مليون
الكوارث	24.2 مليون	؟

الأقسام الثلاثة للتقرير العالمي بشأن النزوح الداخلي

قسم 1: "فيما يتعلق بالتقرير العالمي بشأن النزوح الداخلي" حيث يتم عرض الأرقام والاتجاهات حسب نطاق وأنماط النزوح المرتبط بالنزاع والكوارث في جميع أنحاء العالم خلال عام 2016، وتسلط الضوء على البلدان التي لديها اهتمامات خاصة.

قسم 2: "خارج التقرير العالمي بشأن النزوح الداخلي" حيث تتم الاستجابة لغالبية السكان النازحين داخليًا في المشهد السياسي لعام 2016 من خلال دراسة الأدلة على العلاقة بين النزوح الداخلي وعبر الحدود.

قسم 3: "داخل التقرير العالمي بشأن النزوح الداخلي" حيث يعرض بعض التحديات المنهجية والتصورية التي تتم مواجهتها في محاولة رسم صورة عالمية كاملة قدر الإمكان، وإلقاء الضوء على أهمية البيانات الموثوقة لإبقاء مسألة النزوح الداخلي بارزة في جدول أعمال السياسة العالمية.

الرسائل الرئيسية

1. تحدث في كل عام حالة نزوح جديدة كبيرة ترتبط بالنزاعات والكوارث، وبشكل رئيسي في البلدان ذات الدخل المنخفض وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط. وينضم أولئك المتضررون جراء النزوح إلى الملايين العديدة من السكان الذين يعيشون حالة نزوح بالفعل، وهذا يعكس الطبيعة المستعصية لهذه الظاهرة وعجز الحكومات عن التصدي لها.
2. تنسحب بعض الدول بشكل منتظم من جدول الأعمال الدولي لتظهر مرة أخرى بعد بضع سنوات ولديها أعداد كبيرة من حالات النزوح الجديدة. وكان هذا هو الحال عام 2016 بالنسبة لجمهورية كونغو الديمقراطية، مما يلقي الضوء على كيفية تسبب الفشل في معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع والنزوح بحدوث أزمات متكررة.
3. على الرغم من حقيقة أن عدد النازحين داخليًا يفوق عدد اللاجئين بنسبة شخصين إلى واحد، إلا أنه تم تهميش النزوح الداخلي في عمليات السياسة العالمية الأخيرة وتم حجبها جراء التركيز الحالي على اللاجئين والمهاجرين. وهناك علاقة بين الحركة الداخلية وعبر الحدود، وذلك فيما يتعلق بالفرار والعودة على حد سواء، ولكن ينبغي فهم طبيعتها ومداهما بشكل أفضل.
4. هنالك حاجة إلى تخصيص مزيد من النفقات الإنمائية للحد من أوجه الضعف القائمة والمخاطر المستقبلية، وللتخفيف من الآثار طويلة الأمد للنزوح الداخلي. فالميزانيات الإنسانية الحالية ليست مصممة للاستجابة إلى الاحتياجات المعقدة للأفراد العالقين في حالة نزوح مطولة ودورية ومتكررة.
5. سيستمر النزوح في إحداث آثار كبيرة ما لم تتم معالجة عوامل النزاع، والفقر، والتغير البيئي، وضعف الدولة. وينبغي استثمار العديد من الموارد السياسية والمالية من أجل منع نشوب النزاعات، وإدارة مخاطر الكوارث، وبناء الدولة، والدبلوماسية لمعالجة الأسباب المتداخلة المتعددة لأزمات النزوح.
6. يقدم التركيز الأكثر وضوحًا على مخاطر النزوح فرصة لربط السياسات والبرامج بشكل أوثق ببرنامج التنمية العالمي الأوسع نطاقًا. وهذا يتطلب إيلاء مزيد من الاهتمام بمسألة النزوح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث، والخطة الحضرية الجديدة إن كان ينبغي استيفاء الالتزامات.
7. كان هنالك عدة مطالب فيما يتعلق ببيانات دقيقة وشفافة بشأن النزوح الداخلي، وهي ضرورية من أجل إنشاء خط أساس عالمي وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف. ونادرًا ما يتم رصد النزوح منذ بدايته وحتى نهايته، وهذا يعني أن الأرقام العالمية لا تعكس حاليًا الحجم الحقيقي للظاهرة وطبيعتها وأنماطها.
8. لا تستثمر الدول بشكل كافٍ في جمع بيانات موثوقة ونشرها بشأن النزوح الداخلي. وهذا يحد وبشكل كبير من قدرتها على تلبية احتياجات النازحين داخليًا، وقدرتنا على رسم صورة شاملة.

قسم 1: فيما يتعلق بالتقرير العالمي بشأن النزوح الداخلي

النزوح الداخلي عام 2016

نتائج رئيسية

- كان هنالك **31.1 مليون حالة نزوح جديدة** ناجمة عن النزاع، والعنف، والكوارث في 125 دولة وإقليمًا عام 2016. أي ما يعادل نزوح شخص واحد في كل ثانية.
- تستمر الكوارث في التسبب في أكبر عدد من حالات النزوح الجديدة كل عام، في حين شهد النزوح المرتبط بالنزاع اتجاهًا تصاعديًا خلال العقد الماضي.
- إن لحجم النزوح الداخلي وتعقيده المتزايد آثارًا خطيرة على المجتمعات بأكملها، ويجب أن يتصدر جدول أعمال السياسات العالمية.
- لم تظهر النزاعات والكوارث – وهي العوامل الرئيسية وراء النزوح القسري المسجل حاليًا – أي مؤشرات على التراجع. وكذلك الأمر بالنسبة للدوافع الكامنة وراءها والتي تشمل الفقر وعدم المساواة، والحكم الضعيف، والتحضّر السريع، وتغير المناخ، والتدهور البيئي.
- **مخاطر عالية وقدرات منخفضة:** يعيش ثلثي السكان النازحين داخليًا في العالم في بلدان ذات دخل منخفض وفي الشريحة الدنيا من البلدان ذات الدخل المتوسط غير القادرة على مواجهة النزاعات العسيرة. وقد حدثت أكثر من 95 في المئة من حالات النزوح الجديدة الناجمة عن النزاعات في البلدان التي تتطوي على مخاطر كبيرة. ونتيجة لذلك، فقد أصبح النزوح المطول قاعدة وليس استثناء.
- **زيادة التعقيد:** يصعب وبشكل متزايد إثبات التمييز الواضح بين النزاع والكوارث بوصفها السبب المباشر للنزوح الداخلي. كما أن الفصل بين العديد من العوامل الكامنة والمترابطة للنزاع والكوارث التي تؤدي إلى النزوح القسري هو أمر أكثر صعوبة. ومن الأمثلة على هذا التعقيد الحالات المأساوية التي تظهر حاليًا في نيجيريا، وجنوب السودان، والصومال حيث يؤدي الجفاف المقترن بالنزاع والعنف إلى زيادة النزوح، وانعدام الأمن الغذائي والمجاعة الشديدين.
- يعيق الافتقار إلى المعلومات المنتظمة والمحدثة قياس مركز رصد النزوح الداخلي للتقدم الذي يحرزه النازحون داخليًا نحو إيجاد حلول مستدامة، ويؤدي إلى استبعاد بعض النازحين. وهذا قد يؤدي إلى المبالغة في تقدير حجم بعض حالات النازحين داخليًا.¹

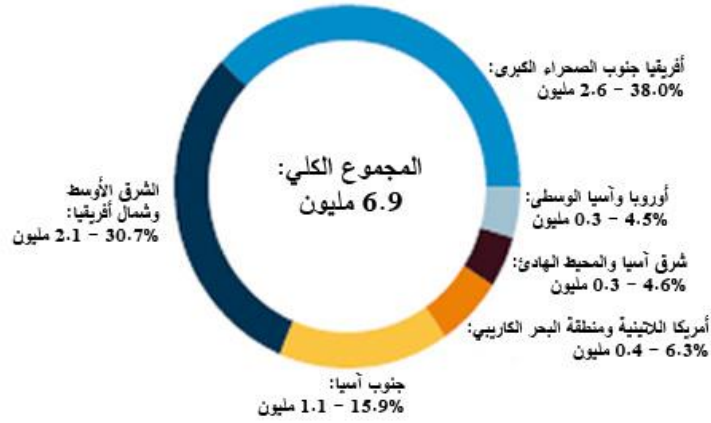
¹ لمزيد من المعلومات بشأن رصد النزوح المطول في فترة ما بعد النزاع، اطلع على الجزء الذي يسلط الضوء على كولومبيا صفحة 29 من التقرير العالمي للنزوح الداخلي لعام 2017.

نزوح جديد: النزاع

- تم تسجيل 6.9 مليون حالة نزوح داخلي جديدة مرتبطة بالنزاع والعنف عام 2016. وتظهر الأرقام اتجاهًا تصاعديًا عامًا منذ عام 2003، بمعدل سنوي يبلغ 5.3 مليون حالة نزوح جديدة – أي ما يعادل 15,000 شخصًا أُجبروا على الفرار من ديارهم كل يوم.

التوزيع الإقليمي:

شكل 1.3: حالات نزوح جديدة ناجمة عن النزاع والعنف حسب المنطقة المحددة من قبل البنك الدولي في عام 2016



المصدر: مركز رصد النزوح الداخلي، إضافة إلى بيانات البنك الدولي

لقد كانت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقة التي تضم أكبر عدد من حالات النزوح الجديدة المرتبطة بالنزاع، حيث تجاوزت جمهورية كونغو الديمقراطية سوريا باعتبارها البلد الذي يضم أكبر عدد من حالات النزوح الجديدة.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: حدثت غالبية حالات النزوح الداخلي الجديدة المرتبطة بالنزاع في جمهورية كونغو الديمقراطية، حيث تسبب النزاع والاختلال الطائفي في أكثر من 922,000 حالة نزوح جديدة في عام 2016، أي بزيادة وصلت إلى 50 في المئة منذ العام الماضي². وكانت جمهورية كونغو الديمقراطية البلد الذي سجل أعلى الأرقام في العالم³، إلا أن أزمته لم تحظ باهتمام دولي يذكر خلال العام.

² لمزيد من المعلومات بشأن جمهورية كونغو الديمقراطية، اطلع على محور التركيز في صفحة 14 من التقرير العالمي بشأن النزوح الداخلي 2017.

³ البلدان التي شهدت حالات النزوح الجديدة المرتبطة بالنزاع والعنف عام 2016: جمهورية كونغو الديمقراطية، وسوريا، والعراق، وأفغانستان، ونيجيريا، واليمن، والهند، وإثيوبيا، وجنوب السودان، والفلبين (بترتيب تنازلي).

وسجلت في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أيضًا أكثر من 500,000 حالة نزوح جديدة في نيجيريا، حيث استمر العنف المرتكب من قبل جماعة بوكو حرام والعمليات العسكرية ضد الجماعة في التأثير على حوض بحيرة تشاد. وتعمقت الأزمة الإنسانية في جنوب السودان في عام 2016، حيث كانت هنالك أكثر من 281,000 حالة نزوح جديدة. كما كانت حالة الأمن الغذائي في جنوب السودان أيضًا على أشد مستوى لها منذ اندلاع الأزمة.⁴

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: لا تزال المعاناة مستمرة دون انقطاع على الرغم من حقيقة أن عدد حالات النزوح الجديدة في المنطقة قد انخفض بنسبة 60 في المئة عام 2016. وقد أصبح النزوح المتعدد هو القاعدة في سوريا⁵، حيث سجلت 824,000 حالة نزوح جديدة على الرغم من اتفاقيات وقف إطلاق النار. كما تم الإبلاغ عن نحو 660,000 حالة نزوح جديدة في العراق⁶ حيث هرب السكان من أجل سلامتهم أثناء كل حملة من الحملات العسكرية التسع الكبرى خلال العام. وسجل أيضًا ما لا يقل عن 478,000 حالة نزوح داخلي جديدة في اليمن في ظل استمرار الوضع الأمني الدينامي والمتقلب باستمرار. وقد نزح نحو 90 في المئة من النازحين داخليًا في البلاد لأكثر من 10 شهور.

لقد كان ما نسبته 12 في المئة من حالات النزوح الجديدة ناجمًا عن العنف بشكل عام، وهذا يتضمن عنف العصابات في أمريكا الوسطى والعنف عقب الانتخابات في بوروندي وبوركينا فاسو. ونظرًا إلى عدم الإبلاغ بشكل منتظم عن الأفراد الذين يفرون من العنف العام، فمن المرجح أن يكون عدد الأشخاص النازحين عالميًا بسبب هذا النوع من العنف أكبر مما تعكسه البيانات الحالية. وقد أجبر في عام 2016 نحو 220,000 شخص على الفرار من العنف العام في السلفادور⁷، ونظرًا لحجم سكانها، فقد احتلت المرتبة الثانية عالميًا من حيث عدد حالات النزوح الجديدة.

نزوح جديد: الكوارث

- سجلت 24.2 مليون حالة نزوح جديدة مرتبطة بالكوارث في 118 بلدًا وإقليمًا عام 2016. وكان النزوح المرتبط بالكوارث أكثر بثلاثة أضعاف من النزوح الناجم عن النزاعات.

التوزيع الإقليمي:

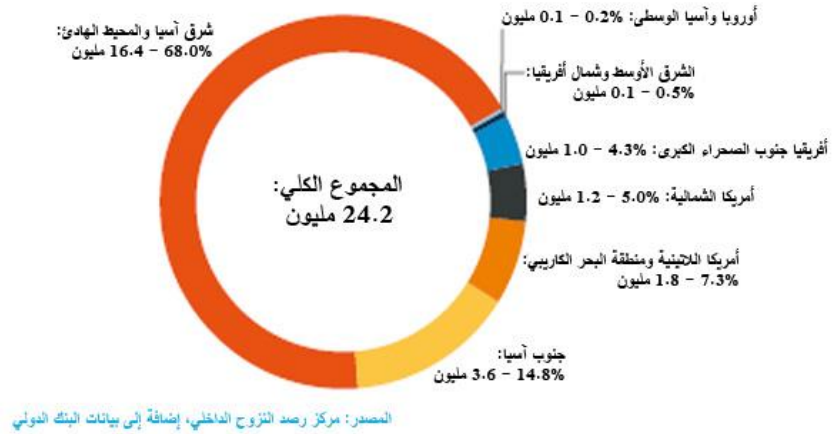
⁴ لمزيد من المعلومات بشأن جنوب السودان وأزمة الجفاف في القرن الإفريقي، اطلع على محور التركيز في صفحة 40 من التقرير العالمي بشأن النزوح الداخلي لعام 2017.

⁵ لمزيد من المعلومات بشأن سوريا، اطلع على محور التركيز صفحة 17 من التقرير العالمي بشأن النزوح الداخلي لعام 2017.

⁶ لمزيد من المعلومات عن العراق، اطلع على محور التركيز صفحة 19 من التقرير العالمي بشأن النزوح الداخلي لعام 2017.

⁷ لمزيد من المعلومات عن السلفادور، اطلع على محور التركيز صفحة 22 من التقرير العالمي بشأن النزوح الداخلي لعام 2017.

شكل 1.18: حالات نزوح جديدة ناجمة عن الكوارث حسب المنطقة في عام 2016



لقد كانت 97 في المئة من حالات النزوح الجديدة في عام 2016 ناجمة عن الكوارث المتصلة بالطقس والمناخ بما فيها العواصف، والفيضانات، وحرائق الغابات، والظروف الشتوية القاسية. وتسببت العواصف في عام 2016 في أكثر من 50 في المئة من حالات النزوح، أو 12.9 مليون حالة نزوح جديدة.

وسجلت بلدان الدخل المنخفض والشريحة الدنيا من البلدان ذات الدخل المتوسط التي لديها قدرة محدودة على التصدي للأمر والمعرضة للخطر بشكل كبير 12.7 مليون حالة نزوح جديدة في عام 2016. كما أن خطر النزوح في المستقبل المرتبط بالكوارث كبير نظرًا لدوافع الضعف والتعرض للخطر السائدة.

وقد حدث أكثر من ثلثي حالات النزوح الجديدة كافة المرتبطة بالكوارث عام 2016 في شرق آسيا والمحيط الهادئ، حيث شكلت 16.4 مليون حالة 68 في المئة من المجموع العالمي. وسجلت كل من الصين والفلبين والهند أعلى الأرقام، حيث بلغت حالات النزوح فيها 7.4 مليون، و5.9 مليون، و2.4 مليون على التوالي.

وتعاني الدول الجزرية الصغيرة بشكل غير متكافئ عند أخذ السكان بعين الاعتبار: وتظهر الأرقام مدى تعرض البلدان الصغيرة، والساحلية المنخفضة والجزرية للعواصف المدارية والفيضانات. وقد شكلت كل من فيجي وتونغا في المحيط الهادئ، وهايتي وبيليز وكوبا في منطقة البحر الكاريبي خمسة من البلدان العشرة التي تشهد أكبر حالات نزوح للأفراد جراء الكوارث. وفي كوبا، فقد أجبر نحو فرد واحد من بين عشرة من السكان على ترك منزله خلال عملية الإخلاء الجماعي قبل إعصار ماثيو⁸.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: أدت الأمطار الغزيرة والفيضانات في إثيوبيا إلى نزوح 300,000 شخص في أبريل/نيسان ومايو/أيار بعد شهور من الجفاف الشديد وانعدام الأمن. وتسببت الفيضانات في مختلف مناطق السودان في نزوح 123,000

⁸ لمزيد من المعلومات عن آثار إعصار ماثيو في الأمريكتين، اطلع على محور التركيز صفحة 34 من التقرير العالمي بشأن النزوح الداخلي لعام 2017.

شخص. كما تعرضت جمهورية كونغو الديمقراطية، وهي الدولة التي سجلت أعلى نسبة من حالات النزوح الجديدة المرتبطة بالنزاع عام 2016، لفيضانات أدت إلى نزوح نحو 127,000 شخص.

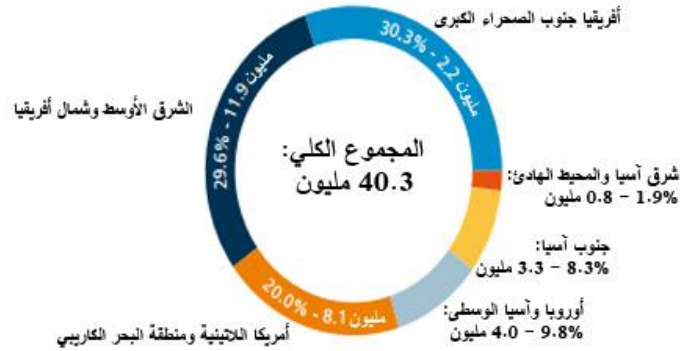
وتعتبر الكوارث بطيئة الظهور أحد العوامل الكامنة المتفاقمة في العديد من السياقات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مواطن الضعف القائمة، ونشوب النزاعات، وتوفير نقاط حاسمة للنزوح.

وتشير البحوث الجديدة بشأن مخاطر النزوح إلى أن عمليات النزوح الناجمة عن الكوارث ستستمر في نطاق مماثل للاتجاهات الحالية. بيد أن آثار **التغير المناخي** على تواتر الأحوال الجوية المتطرفة وشدتها والتدهور البيئي سيزيدان من مخاطر النزوح بشكل أكبر في المستقبل.

العدد الإجمالي للأفراد

- بحلول نهاية عام 2016، سجل **40.3 مليون** نازح داخليًا جراء النزاع والعنف في 56 دولة وإقليمًا. وقد تضاعف العدد الإجمالي للنازحين تقريبًا منذ عام 2000، وازداد بشكل حاد على مدى السنوات الخمس الماضية.

شكل 1.10: عدد الأشخاص النازحين داخليًا جراء النزاع والعنف بحلول عام 2016 حسب المنطقة المحددة من قبل البنك الدولي



المصدر: مركز رصد النزوح الداخلي، إضافة إلى بيانات البنك الدولي

إن عدد النازحين داخليًا هو ضعف عدد اللاجئين تقريبًا على الصعيد العالمي. ولا تزال الفجوة تزداد بين الفئتين منذ عام 1997.

ويبين العدد الإجمالي للنازحين داخليًا على الصعيد العالمي أن أكثر من ثلاثة أرباع، أو ما يزيد عن 31 مليون شخص، يعيشون في عشرة بلدان فقط⁹. ومن بين هذه البلدان، كانت كولومبيا، وجمهورية كونغو الديمقراطية، والعراق، والسودان، وجنوب السودان من البلدان العشرة التي تضم أكبر عدد من السكان النازحين داخليًا سنويًا في العالم منذ عام 2003.

ويعكس استمرار الحالات الكبيرة في جميع أنحاء العالم مدى صعوبة النزاعات والأزمات، ولا سيما في الشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يواجه السكان الذين يعيشون حالة نزوح عقبات لا يمكن تخطيها في إعادة تأسيس الحياة الطبيعية. ويعيش السكان النازحون داخليًا وسط النزاع الحاصل في حالة ارتياب، ومن المرجح أن يتعرضوا للنزوح مرة أخرى، سواء داخل الحدود أو عبرها.

قسم 2: خارج التقرير العالمي بشأن النزوح الداخلي

هل سيصبح النازحون داخليًا اليوم لاجئين ومهاجرين في الغد؟

نتائج رئيسية

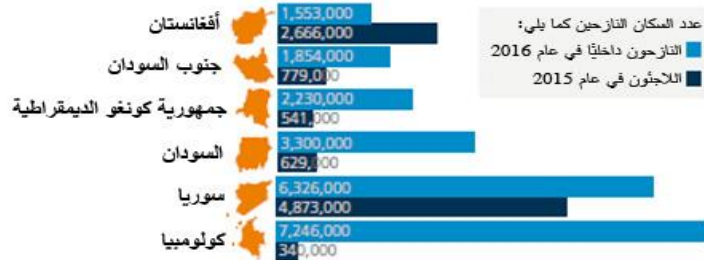
على الرغم من الافتراض السائد بأن العديد من اللاجئين بدأوا رحلتهم كنازحين داخليًا، إلا أنه لم يتم قياس ظاهرة النازحين داخليًا الذين يتجهون عبر الحدود بشكل منتظم، ولا توجد بيانات وتحليلات كمية ونوعية كافية من أجل إبلاغ استجابات السياسات والاستجابات التنفيذية¹⁰.

كما كانت ست دول من بين البلدان العشرة التي سجلت أكبر عدد من اللاجئين في عام 2015، وهي أفغانستان، وكولومبيا، وجمهورية كونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وسوريا، أيضًا من بين البلدان العشرة التي تضم أكبر عدد من النازحين داخليًا.

⁹ كولومبيا، وسوريا، والسودان، والعراق، وجمهورية كونغو الديمقراطية، واليمن، ونيجيريا، وجنوب السودان، وأوكرانيا، وأفغانستان (حسب ترتيب تنازلي).

¹⁰ لمزيد من المعلومات بشأن النزوح عبر الحدود جراء الكوارث، اطلع على محور التركيز في صفحة 53 من التقرير العالمي بشأن النزوح الداخلي لعام 2017.

شكل 2.1: الدول التي تضم أكبر عدد من النازحين داخليًا وتؤدي إلى تدفقات كبيرة من اللاجئين



المصدر: مركز رصد النزوح الداخلي، وبيانات من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

وتبين أدلة أخرى من مختلف أنحاء العالم نسبةً مرتفعة بشكل نسبي من اللاجئين تفيد بأنهم قد نزحوا داخليًا قبل الفرار عبر الحدود. وقال نحو 55 في المئة من اللاجئين الأفغان و85 في المئة من اللاجئين السوريين الذين أجريت معهم مقابلات في اليونان في بداية عام 2016 إنهم كانوا نازحين داخليًا قبل عبور الحدود الوطنية. كما نزح داخليًا نحو 70 في المئة من طالبات اللجوء من دول من المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى وذلك قبل اتخاذ قرار بالفرار إلى الخارج.

وتشير الأدلة المتاحة إلى أن عوامل الدفع والجذب المتعلقة بالنزوح الداخلي من المناطق المتضررة جراء النزاع تشبه تلك التي تم الإبلاغ عنها من قبل اللاجئين. ولا يوجد حاليًا ما يكفي من البحوث أو البيانات اللازمة لفهم العلاقة بين النزوح الداخلي والحركة عبر الحدود والعودة بشكل واضح. ونحن بحاجة إلى وضع الأدلة على هذه الظاهرة حتى يتسنى تلبية احتياجات الأفراد النازحين قسرًا كافة، بغض النظر عما إن كانوا قد هربوا داخل الحدود أو عبرها.

- نحن بحاجة إلى ضبط كل من حجم ونسبة النازحين داخليًا الذين يعبرون الحدود بشكل أكثر دقة، والعوامل المؤدية إلى ذلك، وكيف يختلف ذلك عبر سياقات وأزمات مختلفة.
- إننا بحاجة إلى بيانات أكثر جودة بشأن العوامل التي تحدد رحلة النازحين داخليًا داخل الحدود وعبرها. ويعد فهم كيفية ووقت اتخاذ الناس لمثل هذه القرارات والجهات الفاعلة المؤثرة المختلفة شرط مسبق لاتخاذ قرار بشأن الموارد والإجراءات.
- نحتاج إلى فهم أفضل لظروف عودة الأفراد إلى بلدانهم الأصليين، وقياس المخاطر التي ينطوي عليها النزوح في المستقبل.

وينبغي عدم استخدام الجهود الهادفة إلى فهم وقت وكيفية وسبب عبور النازحين داخليًا الحدود لإباحة إغلاق الحدود أو وضع سياسات لإبقائهم داخل بلدانهم. فالأفراد يتمتعون بحق أساسي في حرية التنقل، وهذا يشمل القدرة على التنقل داخل بلدانهم ومغادرتهم.

اللاجئون والمهاجرون العائدون: نازحون داخليًا في الغد؟

في حين تعتبر عودة اللاجئين إلى بلدتهم في كثير من الأحيان حلًا قابلاً للتطبيق ومفضلًا من الناحية السياسية، إلا أن العائدين قد يعودون في الواقع إلى أوضاع أمن واستقرار تعد موضع شك، وقد يتعرضون للنزوح مرة أخرى ولكن داخليًا. ويعد الوضع الحالي في الصومال بوجود عائدين من كينيا، وفي أفغانستان بوجود عائدين من باكستان والعراق أمثلة على ذلك.

قسم 3: داخل التقرير العالمي بشأن النزوح الداخلي

التغلب على نقص البيانات

نتائج رئيسية

- كان هنالك مطالب عدة للحصول على بيانات دقيقة وشفافة بشأن النزوح الداخلي. وتعد البيانات والتحليلات الموثوقة أمرًا رئيسيًا للاستجابة الإنسانية، والتخطيط الإنمائي الوطني، وإنجاز عمليات السياسات العالمية والإقليمية ذات الصلة. بيد أن هذه المطالب لا تتوافق مع الإرادة السياسية والموارد اللازمة لتلبيتها. ونتيجة لذلك، فإن خط الأساس والصورة العالمية الحاليين للنزوح الداخلي غير مكتملين حاليًا.
- لا يتم جمع بيانات التسلسل الزمني اللازمة لقياس التقدم نحو تحقيق الأهداف العالمية حتى نهاية النزوح. وهذا يعني أننا لا نفهم كيفية تطور الأوضاع ومواطن الضعف الخاصة بالنازحين داخليًا مع مرور الزمن كما ينبغي.
- تشمل الفجوات الأخرى النطاق الجغرافي المحدود، واستثناء أنواع معينة من النزوح، وتقسيم البيانات حسب العمر، والجنس، والموقع، والاحتياجات، ومواطن الضعف.
- يؤدي الافتقار إلى بيانات قابلة للمقارنة بشأن الحالات المختلفة وكيفية تغيرها مع مرور الوقت إلى عدم وجود أدلة كافية تبين لنا ما هو صالح. ومع ذلك، فإن هذه المعلومات هي ذات أهمية بالغة من أجل التخلص من الوهم المتعلق حاليًا بالتمويل الإنساني والإنمائي. وينبغي تعميم حلول جديدة ومبتكرة لسد الثغرات في البيانات وإنشاء صورة أشمل للنزوح. ومن الضروري اتباع نهج "مختلطة" جديدة تجمع بين الكشف عن الحدث وتحليل بيانات التسلسل الزمني بشأن الأوضاع المستجدة.
- ينبغي التوسع في الكشف عن حالات النزوح الجديدة بشكل كبير، وتوظيف عمليات شبه آلية لرصد النزوح المرتبط بالكوارث، والنزاع، والعنف، ومشاريع التنمية. وبالنسبة للكوارث، فإن هنالك حاجة لمزيد من البيانات التي تتعقب أعداد النازحين مع مرور الوقت. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل مزيد من الاستثمار في النمذجة الاحتمالية للمخاطر فيما يتعلق بالنزوح المرتبط بالكوارث، ويجب تطبيق العبر المستفادة على النزوح في السياقات كافة.

الخلاصة

لقد كان مركز رصد النزوح الداخلي طوال السنوات العشرين الماضية يطالب بزيادة البيانات والاستثمار من أجل معالجة الأسباب الكامنة وراء النزوح الداخلي. وفي ضوء الأدلة الدامغة التي ننشرها كل عام، فإنه لا يسعنا إلا أن نستنتج ما يلي:

1. هنالك فجوة بين الطموح والواقع. فبدلاً من انخفاض أعداد النازحين داخلياً إلى النصف بحلول عام 2030¹¹، فإننا نتوقع أن يستمر ازدياد النزوح في المستقبل وذلك لعدم إيلاء اهتمام كافٍ للأسباب الكامنة وراء الأزمات.
2. لا يتلاءم مدى الاهتمام الدولي، والموارد، والإرادة السياسية مع حجم النزوح والمعاناة الإنسانية. وهناك القليل من العلامات الهادفة للإرادة السياسية من أجل معالجة الأزمة العالمية للنزوح الداخلي.
3. الأدلة وحدها ليست كافية. ويقدم مركز رصد النزوح الداخلي في كل عام أدلة قوية ومقنعة على النزوح الداخلي. وتقتل الأدلة كل عام في استنباط استجابة تتلاءم مع حجم المشكلة. ويرجع ذلك إلى اللامبالاة الدولية، والافتقار إلى المساءلة، وفشل الدولة في الحماية.

دعوة إلى اتخاذ إجراءات

تحسباً لعام 2018، الذي يصادف الذكرى السنوية العشرين لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، فإننا ندعو الدول كافة إلى احترام الالتزامات التي تعهدت بها لإيضاح حالة النازحين داخلياً وحمايتهم في أراضيهم. إننا ندعو إلى بذل جهود سياسية واعية، ومتبادلة، ومستدامة من أجل تحسين معيشة ملايين الأشخاص الذين يعانون من النزوح الداخلي وحماية الآخرين من المعاناة من الاضطرابات والصدمات ذاتها في المستقبل. ويتعين على الدول أن تعترف بأن السيادة الوطنية تنطوي على المسؤولية، "كالالتزام وطني وأولوية عالمية" على حد سواء. (فرانسيس دينغ، 1996).

¹¹ الأمم المتحدة، إنسانية واحدة: مسؤولية مشتركة، 2016، فقرات 81-84، متاح على goo.gl/PfB8IG